ملخص المحاضرة الثانية: إصلاحات فيفري 1919

دوافع إصلاحات فيفري 1919:

لقد جاءت إصلاحات الإدارة الاستعمارية الفرنسية قي الجزائر في 1919 كنتيجة لمجموعة من الدوافع، في مقدمتها:

- ثورة الشريف حسين 1916 و بلورة أفكار التحرير و الاستقلال العربي.
- نجاح القورة البلشفية 1917 و انتصار الحركات القومية في أروبا و ازدياد الوعي العمالي بين العمال الجزائريين، و بالأخص العمال المهاجرين إلى فرنسا و المطلعين على التطور الحاصل في الساحة الأروبية.
- مشاركة العديد من الشبان الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، و اطلاعهم على أهم التطورات الحاصلة في الساحة الأروبية و اختلاطهم بالمجندين من الدول المستعمرات الفرنسية الأخرى.
- بروز مطالب النخبة الجزائرية الداعية إلى رفع المظالم و المساراة في الحقوق بين الجزائريين و المعمرين، و التنديد بمساوئ النظام الاستعماري أمثال: عمر بوضربة و محمد بن رحال. كما تنامت خلال هاته المرحلة حركة و دينامية إعلامية ملحوظة يقودها المثقفون الجزائريون، و مجموعة من الحقوقيين الذين ينقلون قضايا و مطالب الجزائريين. و من ضمن الصحف التي اشتهرت في هاته المرحلة بنقل قضايا الجزائريين هي الهلال و الراشدي. لقد ساعدت هاته الدينامية الإعلامية في تطور الثقافة السياسية بين الجزائريين، إذ قامت النخبة بصياغة عريضة في 1912 و التي أرسلت في يوم 5 أكتوبر 1912 إلى العاصمة باريس، و قد تضمنت العريضة 10 آلاف توقيع ضد التجنيد الإجباري للجزائريين.
- تنامي الثورات الشعبية المناهضة لسياسة الاستعمار، و خاصة سياسة التجنيد الإجباري، منها ثورة بني شقران، ثورة عين بسام، ثورة الأوراس، و ثورة الهقار. بالإضافة لذلك، قادت مجموعات من الشباب الجزائري خلال 1914-1918 العديد من الهجمات على الممتلكات الفرنسية، سواء التابعة للمعمرين أو مسؤولين فرنسيين.

- تصاعد و تنامي نخبة فرنسية رافضة للسياسات الاستعمارية الفرنسية في الدول الإفريقية، و تعاطفها مع النخب الإفريقية الداعية للإصلاح.
- ساهمت هجرة الجزائريين إلى الدول العربية في تنامي الفكر التحرري و التنسيق مع النخب المتواجدة في الدول الأخرى، و المطالبة بالتحرر و مقاومة الاستعمار، منها: الحرب الليبية الطرابلسية سنة 1911.
- نشاط الدعاية الألمانية ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية و دعمها للحركات المناوئة للاستعمار الفرنسي في المغرب.

بنود القانون:

بعد مناورات بين الحاكم العام للجزائر و جورج كليمونصو رئيس الحكومة الفرنسية، بادرت الحكومة الفرنسية في 6 فيفري 1919 لاتخاذ قرارات سياسية من أجل إرضاء الجزائريين المنادين بضرورة إرساء إصلاحات من سياسية و الاعتراف بالدور الكبير الذي لعبه الجزائريون في تحرير فرنسا. تتمثل القرارات التي اتخذها جورج كليمونصو في منح التصويت في الانتخابات المحلية لما يقارب 420 ألف مسلم جزائري و إعطائهم الامتيازات التي يتمتع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية. و حسب القانون الذي أمضاه كليمونصو في 6 فيفري 1919، فإنه يحق لبعض الجزائريين أن يشاركوا في الانتخابات المحلية لاختيار من يمثلهم من المسلمين.

تتمثل شروط الحصول على حق التصويت في الانتخابات المحلية فيمايلي:

- لا يقل سن أي مصوت عن 25 سنة.
- أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة.
- أن لا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا.
- أن يبقى مقيما في مكان واحد لمدة سنتين متتاليتين.
- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي.
- أن يقدم شهادة حسن السلوك.
- أن يتقن القراءة و الكتابة باللغة الفرنسية.
- أن يكون صاحب ملك، أرض أو عمارة أو يدفع الضرائب.
- شخص لديه منحة التقاعد.

- شخص لديه وسام شرفي فرنسي.
- إذا كان ابنا لوالد يحمل الجنسية الفرنسية.
- إذا كان حاملا لدبلوم عالي.

تقييم إصلاحات فيفري 1919:

لقد اعتبرت هاته الإصلاحات صورة و لا تخدم مصالح الجزائريين، إذ اعتبرها فرحات عباس خطوة إيجابية و لكنها لا تسمح للجزائريين أن يرتقو لصفة المواطن و التي تسمح لهم بالحصول على حقوقهم العادية. العديد من هاته البنود هي بنود تعجيزية، و باعتبار أن العديد من الأهالي قد تعرضوا للعقوبات و مصادرة أراضيهم تحت بنود مختلفة، فالحصول على شهادة حسن السلوك من الإدارة الفرنسية شبه مستحيل. من جهة أخرى العديد من القوانين و البنود الخاصة بتسيير الشأن السياسي لم تتغير، أّ لا يحق للمسلمين بالانتخاب في المجالس البلدية إلا ثلث المترشحين، كما أن الإصلاح أهمل مسألة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي.